



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٥ برئاسة القاضي السيد محدث محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب التقييني وعيوب صالح التميمي وموخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الثمن المازوني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المعizer - المدعى - / حازم حسين عبود - وكيله المحامي محمد علي خليل .
المعيز عليهما - المدعى عليهما - ١/ وزير العدل / إضافة لوظيفته
٢. مدير التسجيل العقاري العام/إضافة لوظيفته [وكيلاهما]
الحقوقيان إبراهيم نومن وعلية تعيني شخصي.

الادعاء

ادعى المدعى (المعيز) أمام محكمة القضاء الإداري ، بأن ملاحظية التسجيل العقاري في الهاشمية ، قامت بإنقاص في الواجهة الأمامية للقطعة العائدة له المرقمة (٥٢/١٣٩) مقاطعة (٣٠) جوزية / ناحية القاسم ، دون مسوغ قانوني او إداري او شرعي من ذلك ، وإن ذلك تم بقرار التسجيل والتصحيح ذي العدد (١٥٧/٤٠٠٧) ليل ٢٠٠٧ ، مجلد (٣٠٩) في (٥/١٨) ٢٠٠٧/٥ ، والذي جاء تنفيذاً لكتاب مديرية التسجيل العقاري العامة المرقم (٦٤٠٦/٢٤) في (٤/٢٠٠٧) ، والذي جاء وفقاً للقرار الصادر من محكمة بداعه القاسم المرقم (٨٠/١٠٨) ، كونه قراراً إدارياً مخالفًا لأحكام القانون وممجفاً بحقوقه حيث تم تعويلاً على قرار محكمة بداعه القاسم المنوه عنه الفا . تكون تصحيح المساحات يست من دوائر التسجيل العقاري ، وإن ذلك من الشروط القانونية التي يتعين القيام بها حصرأً ، وليس من المحاكم ، ولذلك فإن قرار الحكم يعتبر معدوماً لا يترتب عليه أثر قانوني ، كما ان التعديل والاعتماد عليه يلقي نفس المصير ، ونتيجة للترا فعة الحضورية العلنية ، قررت محكمة القضاء الإداري بموجب قرارها المرقم (٣٢/٣٢) في (٩/٢٠٠٩) فسي (٢٢/٢/٢٠١٠) الحكم برد دعوى المدعى وتحميه أتعاب المحاماة كون الأمر المطعون فيه والذي

(٣١)



كوهار عبود
داد كاير بالآلي ثيتبيهادي

يطلب المدعى إلغاؤه يستند على قرار حكم صادر من محكمة مختصة ومكتسب الدرجة القطعية ، فيكون بذلك حجة على الناس بما فصل فيه من حكم استناداً لأحكام المادتين (١٠٦ و ١٠٥) من قانون الإثبات ، طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتة التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٣/٢٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التميزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ، حيث تبين لهذه المحكمة من خلال تدقيق اضياء الداعي بن (المميز) ، كان قد اقام دعوى امام محكمة بداعة القاسم بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٥ ، مدعياً فيها قيام المدعى عليه في تلك الدعوى حامد محمد منصور بالتجاوز بالبناء على القطعة العائدة له والمرقمة ٢٠١٣٩/٥٢ مقاطعة جوزنرية القاسم - طالباً رفع ذلك التجاوز - وان المحكمة المذكورة بعد ان اجرت تحقيقاتها في الموضوع بالاستماع إلى أقوال ودفعو الطرفين واجرائها الكشف الموقعي للقطعين ((٢٠١٣٩/٥٢)) جوزنرية القاسم والعائدة للمدعى (المميز) والقطعة المرقمة ٢٠١٤٣/٥٢ مقاطعة جوزنرية القاسم والعائدة للمدعى عليه حامد محمد منصور)) ، أصدرت قرارها برد تلك الدعوى مجزأة رأيها بتقرير الخبراء القضائيين السبعة المرشحين من نقابة المهندسين / فرع بابل وبناء على طلبها حيث ثبتت للمحكمة المذكورة (محكمة بداعة القاسم) عدم حصول تجاوز من المدعى عليه بالبناء على القطعة العائدة للمدعى (المميز) ، وبعد ان اكتسب قرار الحكم أعلى الدرجة القطعية واعتمداً عليه وجهت مديرية التسجيل العقاري العامة كتابها المرقم (٧٤٠٦٢/٥/٥) في ٤/٢٠٠٧ إلى مديري التسجيل العقاري في بابل والذي تضمن عدم الممانعة في ادراج الإبعاد على الخارطة المرقمة (٢٠١٤٣/٥٢ / جوزنرية) دون توقيع صاحب العقار المجاور (٣٠/١٣٩/٥٢) ، ولعدم قناعة المدعى (المميز) بالقرار الصادر من مديرية التسجيل العقاري العامة بموجب كتابها المذكور إتفاً بادر الى الطعن فيه أمام محكمة القضاء

(٣-٢)

كُوٰ مارِي عبّار

داد كاي بالائي تيتيتنيادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

٢٠١٠ / تمييز / ٥ / اتحادية

الإداري طالباً الغاء ولما كانت الأحكام الصادرة من المحاكم العراقية التي حازت درجة البتات حجة على الناس كافة بما فصلت فيها من حقوق اذا احدث اطراف الدعوى ولم تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلها وسبباً ، ولا يجوز قبول دليل ينقض حجرة الأحكام الباتة (م ١٠٥ و ١٠٦ قانون الأثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعديل) وحيث ان محكمة القضاء الإداري قضت برد الدعوى ملزمة في ذلك بوجهة النظر القانونية المقدمة لذا فان حكمها جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييري مع تحويل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٨/١٥

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صالح النقشبندي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو الثمن

(٣-٣)

* الشهود القانونية / المعاور